مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العلاقات الروسية- العربية (1991 - 2013) وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م.د خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1034
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 20:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الروسية ـ العربية
(١٩٩١ـ ٢٠١٣) وآفاقها المستقبلية

Russian-Arab relations (1991 2013) and its future prospects

الكلمة المفتاحية : العلاقات الروسية العربية

Keywords: Russian-Arab relations

أ.م.د خلود محمد خميس

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant professor. Dr. Kholoud Mohammed Khamis
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: dr.khloodmahamad@yahoo.com

ملخص البحث

لقد شكلت مسألة العلاقات الروسية العربية من أهم المسائل الجوهرية لدى دارسي ومحللي العلاقات العربية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة وأن البحث في مثل هذه المواضيع قد تحتاج إلى العديد من الدلائل والبراهين لإثبات مسيرة تلك العلاقات والصيغة أو الاسلوب بل وحتى الادوات التي استخدمت من قبل الجانبين الروسي والعربي لأجل اثبات حسن الأداء في تلك العلاقات، فمعروفاً أن روسيا الحالية (الاتحاد السوفيتي سابقاً مرت بمراحل عسيرة بعد الانهيار الذي اصاب الامبراطورية العظيمة، ذلك الانهيار الذي شمل البنى الاقتصادية والعسكرية للبلاد والتي ادت بالتالي إلى السعي لصياغة سياسة خارجية جديدة للتعامل مع المحيطين الإقليمي والدولي.

المقدمـــــة

لقد شكلت مسألة العلاقات الروسية العربية من أهم المسائل الجوهرية لدى دارسي ومحللي العلاقات العربية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة وأن البحث في مثل هذه المواضيع قد تحتاج إلى العديد من الدلائل والبراهين لإثبات مسيرة تلك العلاقات والصيغة أو الاسلوب بل وحتى الادوات التي استخدمت من قبل الجانبين الروسي والعربي لأجل اثبات حسن الأداء في تلك العلاقات، فمعروفاً أن روسيا الحالية (الاتحاد السوفيتي سابقاً مرت بمراحل عسيرة بعد الانهيار الذي أصاب الامبراطورية العظيمة، ذلك الانهيار الذي شمل البنى الاقتصادية والعسكرية للبلاد والتي ادت بالتالي إلى السعي لصياغة سياسة خارجية جديدة للتعامل مع المحيطين الإقليمي والدولي.

إلا أن الحذر الروسي في المنطقة العربية تجاه الاحداث كان له اسبابه ومبرراته والذي يتجسد في أن الخوض سيكون في ارض غريبة بدون الاستناد على خارطة محددة، حيث لا توجد في البلدان العربية اليوم احزاب وتنظيمات شيوعية ويسارية، حتى وأن وجد التيار اليساري في بعض البلدان العربية إلا أنه ضعيف، فالتحرك الروسي اليوم هو تحرك في ظرف دولي معقد ومتشابك ومتعدد، إلا أن روسيا اعتمدت المناورة اكثر من المواجهة والتصادم فهي قوة تبحث عن مصالحها وفق اليات وأسس جديدة، وبما يحدد اهدافاً لتحركاتها تختلف عما كان يسير عليه السوفييت خلال مرحلة الحرب الباردة.

أهمية البحث : يسعى البحث للتركيز على مسالة مهمة وهي طبيعة العلاقة بين طرف أول وهو (روسيا الاتحادية) وثاني يتكون من عدة اطراف (الدول العربية مجتمعة).

مشكلة البحث : أن العلاقات الدولية غالباً ما تبنى على اساس طرفين واحد مقابل واحد ولكن توجيه السياسة الخارجية لبناء علاقات لطرف واحد مع عدة اطراف مسالة ينتابها نوع من التعقيد والصعوبة في معظم الاحيان، لأن المواقف متعددة منها السلبي والايجابي، مع ردود الفعل المتوقعة وغير المتوقعة من قبل طرفي المعادلة.

الفرضية : إن دراسة طبيعة العلاقات بين طرفين على الساحة الدولية مختلفين من حيث العامل الديموغرافي والبعد الجغرافي لحقبة زمنية ممتدة إلى ١٣ سنة ووضع مشاهد لأفاقها المستقبلية تعتمد على نوعية الاستراتيجية التي وضعت من قبل الطرف الاول المبادر بإقامة العلاقة وآلياته لإدامة هذه العلاقات واستمرارها.

الاشكالية : سوف تستند الاشكالية على طرح عدة تساؤلات لأجل الإجابة عنها واهمها:

من كان صاحب المبادرة لأجل الحفاظ على العلاقات القديمة وتوثيق أواصر العلاقات الجديدة فهل كانت روسيا أم العرب؟ وكيف كانت تلك العلاقات؟ وهل تطورت أم بقيت جامدة؟

المنهجية: من خلال هذه الدراسة تم اعتماد عدة مناهج وهي أولاً المنهج التاريخي لأجل الرجوع إلى اصل العلاقات لربطها بالعلاقات الممتدة للفترة التي تناولتها الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج التحليل المقارن لأجل تحليل طبيعة اهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية، كما تم اعتماد منهج الاستشراف المستقبلي لأجل وضع رؤيانا المستقبلية المتواضعة لأجل التنبؤ بمستقبل العلاقات الروسية ــ العربية ما بعد مدة الدراسة المقترحة.

أما محاور الدراسة فقد تضمنت العديد من المحاور والتي فصلناها بالشكل الاتي:

مدخل تمهيدي : توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية بعد عام ١٩٩١.

المبحث الأول : العلاقات الروسية ــ العربية للحقبة ١٩٩١ــ ٢٠٠٣.

المبحث الثاني : العلاقات الروسية ــ العربية ٢٠٠٣ ــ٢٠١٣.

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الروسية ــ العربية بعد موجة التغيير في المنطقة العربية

مدخل تمهيدي : توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية بعد عام ١٩٩١.

لقد شكل عام ١٩٩١ الصدمة التي هزت العالم بسقوط وانهيار أحد قطبي التوازن الدولي وهو الاتحاد السوفيتي، وهو السقوط الذي شمل كافة البنى السياسية والاقتصادية والعسكرية والمناطقية حيث تفككت الامبراطورية وانفصلت عنها اجزاء شكلت اجزاءً مهمة لحقب طويلة، فبقيت روسيا الاتحادية والتي أرادت أن تلملم اجزاء البيت الباقية وتعيد جزء من هيبتها، فسعى قادتها في اوائل عام ١٩٩٢ إلى اعلان سياسة خارجية جديدة تختلف عن سابقتها تتجاوز أخطاء حقبة الحرب الباردة فأعلن وزير الخارجية الروسي أوائل عام ١٩٩٢ (اندريه كوزبروف) (أن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تختلف عن تلك التي كانت معتمدة في عهد الاتحاد السوفيتي السابق وأن السياسة الجديدة تستند إلى مصالح روسيا الوطنية وليس إلى نظرية التقسيم الدولي للمصالح (International class Intesets) والتي كان معمولاً بها خلال الحرب الباردة ــ وقادت المشكلات البيروقراطية في مرحلة التحول إلى نشوب نزاع بين القوى المتنافسة حول اهداف السياسة الخارجية، فعكس غياب الوضوح في الاهداف نفسه على طيف واسع من مواقف روسيا العالمية حينها، فثار نقاش فيما أن كان على روسيا أن تتجه نحو الغرب أو الشرق[١].

ففي نيسان ١٩٩٣ وبعد عدة محاولات من القائمين على إدارة السياسة الخارجية الروسية صادق مجلس النواب الروسي (الدوما) على وثيقة السياسة الخارجية الجديدة لروسيا ما بعد السوفيتية، وقد تضمنت الوثيقة بصفة خاصة (التأكيد على الحدود الجديدة للدولة الروسية وتعجيل عملية التكامل مع رابطة الدول المستقلة وبناء علاقات مفيدة مع بقية الدول المجاورة بما فيها دول أوربا الوسطى واقامة روابط متطورة مع بلدان المحيط الهادي الاسيوية بهدف موازنة العلاقة مع الغرب والافادة من المساعدات الدولية في عملية الاصلاح الداخلي والربط بين السياسة الخارجية واقتصاد السوق المحلية والذي يساعد رجال الاعمال على التبادل التجاري والاستثمار الحر[٢].

ولقد كان هنالك العديد من الضوابط العامة لبيئة صنع القرار السياسي الخارجي الروسي بعد أن تم تبني الدستور الروسي الجديد في كانون الاول ١٩٩٣، بعد الاستفتاء الذي تم عليه من قبل الشعب وهي كالاتي :

١ــ إن الرئيس هو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية لما يتمتع به من سلطات واختصاصات واسعة النطاق تفوق على حد قول البعض ما كان يتمتع به قيصر روسيا في حينه.

٢ــ محدودية تأثير القوى الداخلية بشكل عام في التأثير على صانع القرار الروسي (الاحزاب، جماعات المصالح، الرأي العام، الصحافة، الكنيسة).

٣ــ إن للغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة تأثيراً يعتد به في عملية صنع القرار في روسيا.

وهذا يعني أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية تأثرت ومازالت بعدد من العوامل مع وجود مجموعة من الهياكل المشاركة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تؤثر في مسار وتوجهات هذه القرارات، فبعض هذه الهياكل رسمية متمثلة برئيس الدولة وسلطته التنفيذية والسلطة التشريعية والبعض الاخر متمثل بالهياكل غير الرسمية متمثلة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام، إلا أن المؤسسات الرسمية دورها أكبر في عملية صنع القرار الخارجي الروسي وهي (السلطة التنفيذية، المتمثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء) والسلطة التشريعية والذي يتكون من مجلس الفيدرالية أو مجلس الجمهوريات والمقاطعات والثاني مجلس النواب أو مجلس دوما الدولة)[٣].

وخلاصة القول إذا أردنا الحديث عن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية فلا يكون امامنا إلا الذهاب مباشرة إلى رئيس الدولة أو من يعينهم الرئيس ففي الدستور الروسي النافذ لعام ١٩٩٣ كان هنالك العشرات من الضمانات الدستورية التي تجعل الرئيس المخطط والراعي للسياسة الخارجية الروسية في مقابل ضعف في مؤسسة البرلمان التشريعية والتي تكاد تكون مؤسسة شكلية.

ووفق هذا التوجه صاغ الرئيس الروسي السابق (بوريس يلتسين) في شباط ١٩٩٥ تصوراً جديداً للسياسة الخارجية الروسية ــ دعا فيها إلى بناء شراكة اقتصادية وامنية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية وتشكيل روابط قوية مع (منظمة الامن والتعاون في أوربا) و(حلف شمال الاطلسي (الناتو) لموازنة التعاون مع الصين والهند واليابان وامريكا اللاتينية والقوى الدولية المختلفة، وهو الامر الذي تأكد خلال انتخابات كانون الاول ١٩٩٥ النيابية فقد حقق الشيوعيون تقدماً كبيراً كان بمثابة رد على الشعور بالإحباط الذي اصاب الروس من جراء تدهور اوضاعها الاقتصادية، وأمام هذا الواقع المستجد قدم (يلتسين) تصوراً جديداً آخر للسياسة الخارجية و بدأ فيها اكثر حذراً في تصوراته للعلاقة مع الغرب وعدد المشكلات التي تسببت في تعثر هذه العلاقة إلا أنه أكد حينها أن سياساته احرزت مكاسب لمصالح روسيا وأمنه القومي وأن العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة وبعض بلدان أوربا ودول مختلفة في العالم ذكر منها دول الخليج العربي[٤] على الخصوص.

أما بعد مجيء القيصر الروسي (بوتين) كما يسميه البعض إلى سدة الحكم اكد على ضرورة (أن تلعب روسيا دوراً مهماً وفعالاً على الساحة الدولية بناءً على المكانة التي تتمتع بها)، وهنا شكلت عقيدة الرئيس الحالي (فلاديمير بوتين) في السياسة الخارجية لروسيا خارطة طريق لإعادة رسم ملامح النظام الدولي من جديد فبعد توليه الحكم في العام ٢٠٠٠ سعى إلى استعادة الدور الروسي من جديد رافضاً التفرد الامريكي وتسمية روسيا دولة من الدرجة الثانية، فلقد نجح بوتين على الاقل في تحقيق النظام والاستقرار وبدأ ثورة مناصرة للغرب في السياسة الخارجية في ولايته الأولى لكن سرعان ما تغير هذا التوجه في الحقبة الرئاسية الثانية مع اندلاع الازمة في الحرب الجورجية عام ٢٠٠٨[٥].

فخلال رئاسة فلاديمير بوتين للفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨ لم يحدث تحول جذري على صعيد العلاقة مع الغرب غير أن صراع النفوذ معه بدأ كانه قد استفاد شيئاً من مناخ الحرب الباردة، إذ أن تمدد حلف الناتو والخلاف حول مشروع إدارة الرئيس الامريكي السابق (جورج دبليو بوش) لإقامة درع مضاد للصواريخ في شرق أوربا أدى إلى مزيد من التأزم في

العلاقات الروسية الغربية، وهذا المسار اعطى لروسيا دخول جديد تستعيد فيه شيئاً من مناخ الحرب الباردة، فمهدت إلى مرحلة جديدة بزعامة (ديمتري) عام ٢٠٠٨، فانتقلت السياسة الخارجية الروسية إلى موقع جديد ذي طابع تصالحي بات فيه التفكير منصباً على سبيل جذب الاستثمارات الغربية لتعزيز فرص النمو الداخلي وقد عبرت عن هذا الانتقال وثيقة السياسة الخارجية والتي قدمها (ميدفيديف) إلى البرلمان الروسي عام ٢٠١٠[٦].

وإن نجح بوتين في ايصال صديقه (ديميري ميدفيديف) إلى الحكم عاد من جديد للاستحواذ على السلطة في عام ٢٠١٢ والعودة إلى الكرملين وعبر لعبة ديمقراطية وبحسب رأي بعض المتابعين فإن هذه العودة كانت جزءاً من العقيدة التي يؤمن بها بوتين للحفاظ على المكاسب التي حققها منذ توليه السلطة وللحيلولة دون هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم وتحديداً بعد انفرادها في الهيمنة على افغانستان والعراق.

وهنا نجد أن روسيا اعادت في مرحلة ليست بالطويلة توجيه مسار علاقاتها بالغرب والتي كانت قد بدأت منذ سنوات تطوير علاقاتها مع البلدان الاسيوية وهو الامر الذي تبدى في سعيها لتوطيد روابطها مع الصين ومنحها مضموناً استراتيجياً واتجاهاً لتعزيز (منظمة شنغهاي للتعاون) والاعلان عن اعادة بناء منظمة (معاهدة الأمن الجماعي) وتحويلها إلى ما يشبه الحلف العسكري كما تجلى التوجه الشرقي لروسيا من ناحية رابعة في إعادة حضورها العسكري في البحر الابيض المتوسط والبحث عن دور جديد في اقليم المحيط الهندي وبحر العرب ورفع منسوب تفاعلاتها مع الهند والسعي إلى تصويبها مع الهند[٧].

وهنا لابد من عدم نسيان مسألة في غاية الاهمية إلا وهي أن روسيا تعد ذات ثقل وقوة نووية لا يستهان بها لذلك فهي تحاول أن تلعب دوراً عالمياً واقليمياً يوثر في التوازن الدولي، فقد قررت موسكو أن تنافس الغرب في سياستها تجاه المنطقة العربية مستندة في ذلك إلى رؤيتها وامكاناتها في سوق النفط والطاقة العالمية[٨].

فقد وصفت المحللة الروسية (ليليا شيفتسوفا) هذه السياسة بانها متعددة الاتجاهات وهي تعني بنظرها تراجعاً عن اندماج روسيا في المجتمع الاوربي بالمدى القريب وهي علاقة اكثر

واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة مع عدم الرغبة في المواجهة مع الغرب ــ إضافة إلى محاولة لعب دور مهيمن لروسيا على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق)[٩].

إذن كانت هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دفعت بالرئيس يلتسن وطاقمه الحكومي تجاه منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي على الخصوص في محاولة منه لإعادة نوع من التوازن النسبي في سياسته الخارجية وإعادة هيكلة وأولويات هذه السياسة[١٠] فمنطقة الخليج العربي تأخذ جانباً مهماً من التحولات التي جرت على السياسة الخارجية الروسية لناحيتين مهمتين وهما:

١ــ مسالة التقارب الروسي ــ الغربي والامريكي بصفة خاصة سوف تتيح لروسيا مزيداً من الهامش السياسي في حركتها في المنطقة والتي تتسم بحساسيتها التقليدية في المدرك الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة الامريكية.

٢ــ إن إعادة بناء الوجود الروسي في البحر الابيض المتوسط وإعادة الصوغ الجزئي لمقاربة روسيا في الشمال الشرقي للمحيط الهندي من اجل تأسيس علاقة جديدة مع باكستان تمثل محفزات دافعة باتجاه بناء روابط وثيقة مع منطقة الخليج العربي. والتي تتداخل مع هاتين المنطقتين بالمدلولين الامني والسياسي.

المبحث الاول

العلاقات الروسية ـ العربية للحقبة ١٩٩١ـ ٢٠٠٣

بالعودة إلى تاريخ العلاقات بين الطرفين لابد من القول بأنها تعود إلى عشرينيات القرن العشرين عندما اعترف الاتحاد السوفيتي السابق بمملكة الحجاز وسلطنة نجد عام ١٩٢٦ إلا أن التدخل البريطاني في منطقة الخليج العربي أدى إلى تأخر نمو العلاقات السوفيتية ــ العربية إلى عام ١٩٥١ فقد اتسمت سياسة السوفييت تجاه دول ومشيخات الخليج العربي بالتحفظ والبرود، حتى أن الموسوعة السوفيتية الرسمية لعام ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ صنفت البلدان الواقعة على مياه الخليج بدون استثناء بأنها خاضعة إلى حكومات اقطاعية مطلقة أو أنها حكومات اقطاعية مستمرة(١١).

أما في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانت موسكو قبلة الشمال للعالم العربي فإليها يتوجهون طلباً للدعم الدبلوماسي ولشراء الاسلحة أو الحصول عليها مجاناً أو لقضاء فترات للتدريب في كبريات المعاهد العسكرية والفنية في موسكو، فكانت روسيا بالنسبة للعرب القطب الدولي الذي يساند ويقدم الدعم بمختلف صوره، وحين قبلت روسيا في العهد الشيوعي سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على الخليج العربي كانت تعوض هذه الخسارة الجيوسياسية بتحالف مع المراكز العربية التقدمية في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن، إلا أنه في مطلع السبعينيات من القرن الماضي تحركت السياسة السوفيتية وبشكل اكثر فاعلية ضمن ثلاثة لمحاور رئيسية وهي(١٢):

١ــ إقامة علاقات قوية ومتطورة مع سوريا والعراق.

٢ــ إقامة علاقات اقتصادية مع ايران.

٣ــ بذل محاولات جدية للتدخل في مجال الصناعة النفطية في منطقة الخليج العربي.

وبالمقابل فالدول العربية المركزية مثل مصر وسوريا اعترفت بمواقف تاريخية لروسيا في دعم قضاياها ولعل التسلح السوفيتي للبلدين كان له أكبر الأثر في بناء جيشيهما على طراز الجيوش المعاصرة، أما على المستوى الاقتصادي فتشير مراكز الصناعات الثقيلة ومشروعات

الطاقة إلى المواقف الروسية الايجابية مع العالم العربي ولعل صرح السد العالي في مصر خير دليل على ذلك.

كما يشهد التاريخ أن روسيا لم تنسحب من العالم العربي أو تتخلى عنه بقدر ما نكث العرب معها وعودهم سواء بالارتماء في المعسكر الامريكي طواعية (كمصر) أو عدم الوقوف جبهة واحدة امام إسرائيل بسبب الشقاق البيني (المصري ــ السوري، السوري ــ اللبناني، اللبناني ــ اللبناني، الفلسطيني ــ الفلسطيني). ومع هذا لم تسلم روسيا من تلقي الاتهامات بالتقصير على غرار أنها ثاني دولة تعترف بإسرائيل وأنها لم تسلح العرب بالشكل الذي سلحت به الولايات المتحدة الامريكية إسرائيل أو أنها امدتهم بأسلحة دفاعية لا هجومية (فحائط الصواريخ الذي تضربه روسيا مثلاً لتسليح مصر أمام إسرائيل كان حائطاً للدفاع وليس اسلحة للهجوم).

إلا أنه مع نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بدأ تراجع دور الاتحاد السوفيتي السابق في العالم العربي بعد الانعطافة الكبيرة و التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ عهد الرئيس الراحل (انور السادات) وما تبعها من بعض الدول العربية ثم انشغال الاتحاد السوفيتي السابق في عقد الثمانينات بمشكلات الداخل وانصرافه عن العالم العربي (الانكسار في افغانستان في النصف الاول من العقد والبيروستريكا في النصف الثاني منه).

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة قاد إلى إعادة انتاج واسعة لسياسة روسيا الخارجية، حيث بدت فيها همومها الاقليمية أقرب إلى هموم القوة الاقليمية منها إلى طموحات الدولة العظمى وهنا بدأ التركيز جلياً على المحيط الجغرافي وأن لم يكن ضمن الجوار. إلا أنه في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتي السابق من الناحية الدفاعية يقظاً للتهديدات الأمنية المباشرة ومدركاً كذلك للاعتماد الاوربي والياباني والامريكي المتزايد لنفط الخليج العربي، لذا سعى لاستخدام كل الادوات التي من شأنها أضعاف النفوذ الغربي في منطقة الخليج العربي من خلال مضاعفة التعامل الاقتصادي، تبادل التمثيل الدبلوماسي، بيع الاسلحة، تأييد حركات التحرر الوطني، تشجيع الحركات المعادية للغرب واقامة القواعد العسكرية.

ولكن منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ لم تمارس روسيا في العالم العربي اية ادوار فعلية سواء خلال حصار العراق والتمهيد الامريكي لاحتلاله أو في كافة مراحل الحصار الاسرائيلي للفلسطينيين وممارسة حرب ابادة ضدهم، ففي كانون الاول عام ١٩٥٦ كان الانسحاب نتيجة ضغط من عدة دول في مقدمتها الاتحاد السوفيتي والذي هدد باستخدام السلاح النووي لرفع العدوان عن مصر وفي ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٠٨ تطلع الكثيرون في العالم العربي إلى روسيا منتظرين منها فعلاً ايجابياً يخفف حرب الإبادة التي مارستها إسرائيل على سكان غزة المحاصرين، إلا أنه لم يصدر عن روسيا شيء بل كان هنالك قدر من التفهم لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فالتاريخ لا يكرر نفسه فالمعطيات التاريخية صارت جداً مختلفة إذ أن العالم العربي لم يعد منطقة مثالية لتصدير الايديولوجيا الشيوعية او فناء رحب لجغرافية سياسية فنقطة الضعف الاساسية في موقع العالم العربي في الخريطة السياسية المعاصرة أنه يقع في قلب خارطة التوازنات الروسية(١٣).

فالعالم العربي اليوم بالنسبة لروسيا يقع في نطاق حلول الوسط وليس الحلول الجذرية في اقليم تتنازعه قوى استعمارية متعددة وتنطلق منه حركات دينية وقومية متضاربة الاهداف. ففي فلسطين هل لروسيا من منهج اخر غير حلول الوسط؟ كيف توازن روسيا بين علاقتها مع إسرائيل ووجود نحو مليون روسي وسوفيتي سابق في فلسطين المحتلة ؟ كيف يمكن اغفال الدور السياسي الذي يلعبه الروس اليوم في إسرائيل ؟

وفي نفس التشابك كان سيفصل العرب بين روس إسرائيل الذين يزايدون على اليمين المتطرف اليوم والروس الاصدقاء في الاتحاد السوفيتي السابق ؟ أن حلول الوسط هي ذاتها التي تجعل موسكو لا تتخذ إجراءات حاسمة تجاه إسرائيل بعدما وجهت لها تهما بتغذية العدوان الجورجي على ابخازيا واوستيا الجنوبية في حرب آب ٢٠٠٨،كيف ينظر العرب إلى الاصدقاء الروس وهم يسمعون المسؤولين الروس يكتفون بالقول أنهم يشعرون بالقلق تجاه الصور المفزعة التي شاهدوها في غزة خلال حرب الابادة التي شنتها إسرائيل في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩.

إذن ليس أمام العرب إلا القبول مع روسيا لمبدأ الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين القائل (أنه كي يكون لك مكان تحت الشمس فعليك أن تحتفظ بخيوط للتواصل مع الجميع) لكن حين يتعلق الامر بفلسطين وإسرائيل فأن هذا المبدأ في حاجة إلى مراجعة.

فبعد نحو عقد على التحول العسير في الدولة الروسية وكما ذكرنا مسبقاً، حاولت روسيا تأسيس حضور دولي جديد، تطلعت فيه إلى مواقع تقليدية واخرى مستجدة، وقد بدأ الشرق الاوسط معنياً بهذا التحول، ففي اوائل عام ١٩٩٢ اعلن وزير الخارجية الروسي آنذاك (اندري كوزيروف) أن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تختلف عن تلك التي كانت معتمدة في عهد الاتحاد السوفيتي السابق وأن السياسة الجديدة تستند إلى مصالح روسيا الوطنية وليس إلى نظرية التقسيم الدولي للمصالح (**international class interests**) والتي كان معمولاً بها أبان الحرب الباردة[١٤]. وهذا يعني أن الروس حاولوا الربط بين السياسة الخارجية واقتصاد السوق المحلية والذي يساعد رجال الاعمال على التبادل التجاري والاستثمار الحر[١٥].

لكن كيف وظف الروس استراتيجيتهم الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية والتي جاءت متأخرة بعض الشيء، وذلك لأجل خدمة اهداف استراتيجيتهم الآنية والمستقبلية تجاه المنطقة العربية عموماً والعراق وسوريا بشكل خاص؟ وكيف كان التأثر والتأثير للأطراف الثلاثة خلال الاحداث التي شهدتها المنطقة حيث ما تزال سوريا بالذات تعيش مخاض مرحلة التغيير؟ فما الذي تريده روسيا من وراء تقربها ومحاولة احتوائها للطرفين العراقي ــ السوري؟ وهل ستتمكن من تحقيق اهداف استراتيجيتها الجديدة تجاه المنطقة والقائمة على اساس تقديم الدعم المادي والمعنوي من دون التدخل العسكري المباشر؟

فروسيا لا تعد بعيدة عما يحدث في الشرق الاوسط، فقد تظاهر المئات في روسيا متأثرين بالثورة التونسية والاخرى المصرية ومطالبين بتغيير الحكومة على وقع سوء اوضاع الاقتصاد الروسي ولهذا فقد ابدى الرئيس الروسي السابق (دميتري ميدفيديف) قلقه من أن

تتأثر بلاده بشكل مباشر بالأحداث الجارية في الشرق الاوسط قائلا (أن سلسلة الاحداث التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط سيكون لها تأثير مباشر في الوضع في روسيا).

المبحث الثاني

العلاقات الروسية ـ العربية ٢٠٠٣ـ٢٠١٣

مع حدوث التغيير في المنطقة العربية والذي بدأ في العراق على وجه التحديد اتجهت روسيا نحو القيام بمناورات كبيرة ومعقدة في الوقت نفسه لأجل ضمان أداء دور متميز على الصعيدين الإقليمي والدولي، فركزت على الجانب الإقليمي والذي هدفت منه تقليص النفوذ الغربي لمصلحتها من خلال إقامة علاقات تعاونية بكل اللاعبين الاقليميين في المنطقة العربية وبالشكل الذي فتح افاق تجارية واقتصادية في الشرق الاوسط ورفع من شأن وقيمة دورها العالمي في اعين الولايات المتحدة الامريكية والاوربيين.

وبحسب ما دعت إليه استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى عام ٢٠٢٠ والتي صدرت عام ٢٠١٣ وحلت مكان مفهوم الأمن القومي الروسي لعام ١٩٩٧ والذي عدل عام ٢٠٠٠ إلى تحويل روسيا المنبعثة إلى دولة كبرى مجدداً وإلى جعلها احدى القوى الخمسة الكبرى اقتصادياً في العالم وهي تحدد الاهداف الفرعية والتهديدات والمهمات والاجراءات من اجل تحقيق هذا الهدف على المدى القصير (٢٠١٢) والمتوسط (٢٠١٥) والمدى الطويل (٢٠٢٠) لكنها تربط هذا الهدف ومعه مبدأ الامن القومي ربطاً محكماً بالنمو الاقتصادي الثابت مشددة على رفع مستويات المعيشة للمواطنين الروس وعلى أولوية الإبداع والعلم والثقافة والصحة العامة وحتى على الروحانية في اطار الذاكرة التاريخية الروسية[١٦].

وفي ظل وقوع ثورات التغيير العربية كانت لروسيا مواقف مختلفة ومتنوعة وربما في اكثر الاحيان متطابقة مع ردود الفعل الغربية، فكانت مضطربة وغير متسقة وتهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على مصالحها القومية في المنطقة العربية، فحين حدث التغيير في تونس أعلن الرئيس الروسي الاسبق (ميدفيديف) في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٦/كانون

الثاني ٢٠١١ اعتقاده بأن ما حدث في تونس هو درس كبير لكل الحكومات في كل انحاء العالم، فهذه الحكومات يجب أن لا تسترخي فوق مقاعد اثيرية، بل يجب أن تكبر وتتطور مع المجتمع بغض النظر عما إذا كانت هذه الحكومات في أوربا أو افريقيا او امريكا اللاتينية[١٧].

أما موقف روسيا من احداث مصر فتجسد في موقف الرئيس الروسي (ميدفيديف) بالتشديد على ضرورة الحل السلمي للنزاع ولكن بعد سقوط مبارك اعلن أن موسكو مستعدة للعمل مع مصر (قوية وديمقراطية)[١٨].

إلا أن الموقف الروسي مع ليبيا كان مختلفاً، فحين شاعت الدعوات إلى التدخل العسكري الغربي لمنع العقيد القذافي لضرب المعارضة سارعت موسكو إلى التحذير من وصول متعصبين إلى السلطة في الشرق الاوسط فقال (ميديفيديف) (أن النيران ستتواصل لعقود هناك مع انتشار نفوذ التطرف لابل تحدث عن وجود (عناصر اجنبية) تشعل فتيل هذه الانتفاضات قائلاً أن هدفهم الحقيقي النهائي هو تحقيق تغيير سياسي في روسيا، وقد اتضح الموقف الروسي وبشكل واضح حين دعت جامعة الدول العربية إلى فرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، فامتنعت روسيا والصين عن التصويت على قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٩٧٣ والذي يجيز ذلك إلا أنها لم تستخدم حق النقض (الفيتو). لكن حين حصل التدخل العسكري الغربي سارعت موسكو إلى انتقاده قائلة (أنه تجاوز حد حماية المدنيين ــ على الرغم من أن بوتين قد وصف الحملة العسكرية لحلف شمال الاطلسي بأنها ــ حرب صليبية)[١٩].

أما بالنسبة للموقف الروسي من سوريا فاتضح الموقف الروسي من خلال مواجهة العالم كلاعب دولي أي أنها انتقلت من التجادلات القطبية إلى المواجهة القطبية، فقد استخدمت موسكو حق النقض الفيتو ثلاث مرات في سنتين فقط[٢٠].

وهذا دليل على عمق العلاقات الروسية العربية ونموذجها سوريا والتي تعود إلى عام ١٩٧٣ إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً عام ١٩٩٤، وهو ما يفسر الدعم الروسي لنظام الاسد، فالاثنين ارتبطا بعلاقة تبادل المصالح والذي تجسد في منح النظام السوري قاعدة طرطوس للبحرية الروسية والتي جرى اهمالها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ثم عاد بوتين عام

٢٠٠٨ لتجهيزها من جديد واستعمالها، حيث تسعى روسيا لبناء قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس السوري على أن يكون قادراً على استيعاب السفن البحرية العملاقة واحتمال تزويده بصواريخ S300 وهو يعد التحرك الاول من نوعه في زرع قاعدة عسكرية روسية خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق، وفي منطقة يطلق عليها المياه الدافئة، لاسيما وأن عقد الايجار الروسية على منفذ القرم (ميناء سيفاستوبول المطل على السواحل الاوكرانية على البحر الاسود سوف ينتهي في عام ٢٠١٧ ولا يمكن تجديده إلا بموافقة اوكرانيا والتي تقدمت بطلب الانضمام إلى الاتحاد الاوربي في عام ٢٠١٧، ومن المحتمل أو الأكيد أن يرفض حلف شمال الاطلسي وجود قاعدة بحرية روسية في اوكرانيا، وهو ما يبرر بحث روسيا عن قاعدة بديلة لسفاستوبول) في سورية.

ففي نظر العديد من الكتاب والمحللين السياسيين بأن للفدرالية الروسية مصالح كبيرة خفية ومعلنة في منطقة الشرق الاوسط والتي اشتعلت بالأزمات منذ اعلان خطوات التغيير الاولى في المنطقة، والاستراتيجية الروسية تجاه سوريا تقع تحت تأثير مجموعة من الاحداث لا تنفصل عما يجري في منطقة الشرق الاوسط، والتساؤل الذي يطرح نفسه، لماذا هذا الوفاء الروسي للنسق السياسي السوري؟ ولماذا لا تتفق روسيا بكل بساطة مع المعارضة السورية وتوقف دعمها للحكومة السورية ؟ أن الجواب يتضح من خلال النظر إلى طبيعة المصالح الروسية في سوريا والتي تتجسد في قاعدتها العسكرية الموجودة على سواحل البحر المتوسط الشرقية في قاعدة طرطوس الاستراتيجية والتي وضع الاتحاد السوفيتي السابق يده عليها منذ عام ١٩٧١ بموجب اتفاقية مع النظام السياسي السوري السابق.

فاليوم تعد روسيا المصدر الرئيسي للسلاح إلى النظام السوري فقد وقع الرئيس السوري بشار الاسد عقوداً لشراء الاسلحة عام ٢٠٠٦ وابرزها (طائرات مقاتلة من طراز ميغ ٢٩ وطائرات ياك ١٣٠ للتدريب وبطاريات من صواريخ (بانتسير) و (بيوك) للدفاع الجوي بالاضافة إلى صواريخ ب ٨٠٠ ياكهونت للدفاع الجوي وقد بلغت القيمة الكلية بحدود أربعة مليارات دولار امريكي، حتى أن مندوبة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة

(سوزان رايس) ربطت قرار روسيا باستعمال حق النقض في مجلس الامن ضد مشروع القرار الفرنسي الذي جرى التصويت عليه في تشرين الثاني ٢٠١١بصفقات الاسلحة التي تعقدها دمشق مع موسكو حيث قالت (أنها حيلة رخيصة يستعملها هؤلاء الذين يفضلون الاستمرار في بيع السلاح للنظام السوري على الوقوف إلى جانب الشعب السوري)[٢١].

فكان لهذا الوضع العديد من الابعاد منها الاقليمية والدولية، وقد شكلت المحاولات الروسية الخجولة الهادفة إلى العودة إلى منطقة الشرق الاوسط خصوصاً بعد عام ١٩٩٤ فرصة لسورية لالتقاط انفاسها، فمع انتهاء الحرب الباردة فإن النخبة الحاكمة الجديدة في روسيا ضحت بعلاقاتها مع أوربا لتحل محلها علاقاتها بالشرق الاوسط لاسيما بعد أن تأملت روسيا حصولها على المساعدات الاقتصادية والسياسية من الدول الغربية مما دفعها لإعادة النظر في سياستها الخارجية، فبعد عام ١٩٩٣ أعاد الروس الاعتبار إلى سياستهم التقليدية في الشرق الاوسط، فباعت روسيا في ذلك العام لإيران مفاعلاً نووياً وثلاث غواصات فضلاً عن عشرات الطائرات المقاتلة من طراز سيخوي ٢٤ وغيرها من المعدات العسكرية، كما حصلت سوريا في العام نفسه على دفعة كبيرة من الاسلحة قدرت بعشرات مليارات الدولارات، على الرغم من الديون الكبيرة التي بذمة سوريا لموسكو[٢٢].

فالتحرك الروسي باتجاه حماية مصالحها بدى واضحاً من خلال قيام وزارة الدفاع الروسية بتخصيص سفينتين هما (السفينة تسيزار كونيكوف) والتي يمكن أن تنقل ١٥٠ من عناصر قوات الانزال ومعدات اخرى بينها دبابات أما الثانية (نيكولاي فيلتشينكوف) أن تنقل حتى ١٥٠٠ طن من الحمولة والمعدات وهاتين يمكن استخدامهما في اجلاء مواطنين روس للتوجه نحو مدينة طرطوس السورية. كما ارتبطت روسيا وسوريا للفترة ٢٠١١ ــ ٢٠١٣ بعقود تسليح تقدر بـــ ٣ ــ ٤ مليارات دولار[٢٣] وبالتالي فأن تغير النظام السياسي السوري يعني خسارة روسيا مالياً من خلال هذه الصفقة.

وهذا يعني أن القرارات التي تخص الازمة السورية كانت تدار وبشكل واضح من قبل روسيا وهو ما صرح به علانية رئيس الوزراء السوري المنشق (رياض حجاب) بالقول (أن

روسيا وايران هما من تقرران وتديران السياسة السورية حالياً وأن معرفته بالرئيس الأسد تشير إلى أنه لن يتخلى عن السلطة طواعية حتى لو عرض عليه خروج آمن[٢٤].

كما أن المفارقة في السياسة الروسية تجاه الازمة السورية تجسدت في تصويت روسيا مع الصين مستعملة حق النقض ضد ثلاثة قرارات في مجلس الامن تدين عمليات القتل في سوريا، فدعت القيادة الروسية مختلف قيادات المعارضة السورية إلى موسكو للتباحث معها حول المخارج الممكنة من الحرب الدائرة في مختلف انحاء سوريا، كما أن اللافت للنظر ايضاً أن روسيا لم توافق على أي من الدعوات التي وجهت إلى الاسد عربياً ودولياً للتخلي عن السلطة، في الوقت نفسه استمرت روسيا بتصدير السلاح إلى النظام السوري فقد اعلنت روسيا عن وقف هذه الشحنات القاتلة في آخر تموز ٢٠١٢ لكن ليس هنالك اثباتات قاطعة حول مدى تقيد موسكو بهذا الاعلان[٢٥].

إذن فقد عملت روسيا منذ بداية الازمة على منع التدخل العسكري الغربي فيها والقيام بدعم النظام السوري في المحافل الدولية، فهي وراء استقبال دمشق للمراقبين العرب بقيادة عبد الرحمن الدابي مبعوث جامعة الدول العربية إلى سوريا وموافقة الرئيس السوري على الذهاب إلى جنيف ١ وجنيف ٢، فقد منعت مشروع قرار فرنسي سعودي في مجلس الامن يدين التدخل في القصير، أما بعد الاهانة التي تعرض لها رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم اثناء حواره مع وزير الخارجية الروسي عندما تطرق للقضية السورية متهماً روسيا بالوقوف مع الرئيس بشار الاسد وأن العرب مضطرون لقطع العلاقة مع روسيا إذا اصرت على موقفها فكان الرد الروسي على لسان مندوب روسيا بمجلس الامن (فيتولي تشوركين) بالتهديد بمسح قطر من الخريطة[٢٦].

إذن ما هي الاعتبارات والمصالح ذات البعد الإقليمي والدولي والسوري على دعم روسيا لنظام بشار الاسد والتي يمكن ادراجها بالاتي : من الناحية السياسية فهنالك تبريرات اوردتها الخارجية الروسية لاستعمال حق النقض كان اعتراضها على التفسيرات الخاطئة التي

اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا من أجل تبرير تدخلها العسكري المباشر لقلب نظام القذافي.

وكان الغريب في الأمر أن السياسة الروسية بدأت بدعم الحكومة والمعارضة في نفس الوقت، وهو الامر الذي اتضح من خلال اللقاء الذي جمع بين وفد المجلس الوطني السوري برئاسة جورج صبرا (وهو المجلس الذي كان يقوم بتأمين وصول المساعدات اللازمة لإغاثة الشعب السوري وتأمين السلاح اللازم للجيش السوري الحر للدفاع عن المدنيين) ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في اسطنبول في ٢٠/تشرين الثاني ٢٠١٢ والذي خصص لمناقشة الدور الروسي في سوريا، فقد اقر الجانب الروسي بالجرائم التي ارتكبها النظام السوري بحق الشعب السوري، كما اخبره المسؤول الروسي بأنه لا مشاركة لأي خبير عسكري على أرض المعركة السورية فاتفق الفريقان على استمرار التواصل بين الطرفين في ضوء المستجدات الدولية والعربية ولاسيما لجهة الاعتراف بالائتلاف الوطني[٢٧].

إلا أن الجانب الروسي استفاد كثيراً من الجانب الاقتصادي اثناء وقوفه إلى جانب النظام السياسي السوري فقد رفضت روسيا الالتزام بالعقوبات التي تفرض على سوريا من خلال البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية الروسية أواخر آب ٢٠١٢ (إن العقوبات احادية الجانب التي فرضتها بعض الدول ضد سوريا التي تتخذ منها موسكو موقفاً سلبياً لا تعتبر مبرراً للتراجع عن المشاريع والبرامج الاقتصادية المشتركة المتفق عليها مع سوريا بشأنها في إشارة إلى موضوع القرض المالي الذي طلبته دمشق من روسيا)[٢٨]، فقد طبعت روسيا وضخت خلال صيف ٢٠١٢ اكثر من ٢٤٠ طناً من الاوراق النقدية لصالح النظام في محاولة لإنقاذ اقتصاده المنهار ومن اجل تمكين دمشق من دفع رواتب الجيش المستحقة منذ ربيع عام ٢٠١١ وهو ما تأكد على صحيفة اندبندنت في الشأن السوري خبراً نقلاً عن موقع (بروبوبليكا) المتخصص في الصحافة الاستقصائية مفاده أن السلطات الروسية سلمت إلى الحكومة السورية خلال تموز وايلول ٢٠١٢ ما بين ١٢٠ و٢٤٠ طناً من الاوراق المالية)[٢٩]. وقد بررت روسيا موقفها بأنها مدت النظام السياسي السوري بعد قيام الاتحاد الاوربي بفرض عقوبات مالية على نظام

الأسد والتي شملت أية تحويلات مالية لصالح النظام أو طباعة اوراق نقدية، فرد الاتحاد الاوربي في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢ أنه من المحظور بيع أو تزويد أو تحويل او تصدير اوراق النقد السورية الجديدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

فمع بداية الاحداث في سوريا و تصاعد الاحتجاجات ضد الرئيس السوري بشار الاسد، زار الرئيس الروسي (ميدفيدف) سوريا والتي جاءت ضمن رؤية روسية لتطوير العلاقات السورية ــ الروسية، إلا أن جوهر الزيارة تضمن مسالة في غاية الأهمية والتي توضح اهداف الاستراتيجية الروسية، فالزيارة أوضحت الدور الروسي الساعي إلى تشكيل تحالف مع كتلة استراتيجية جديدة وحديثة التشكل في المنطقة تتكون من إيران وتركيا وسوريا ولبنان والعراق لأجل مواجهة النفوذ والمشروع الامريكي في المنطقة الممتد من باكستان حتى شمال افريقيا وهو أحد العوامل التي فتحت المجال لنشاط روسي باتجاه الشرق الاوسط، فطبيعة التغيرات التي جرت في ايران تركيا وعلى صعيد الاتجاهات الاستراتيجية لكلتا الدولتين يعد بعداً أخر ودافعاً لتطوير دور روسيا وعلاقتها الاقليمية، فبدت سوريا الدولة الاشد حاجة لتطوير علاقتها مع روسيا والدولة المفصلية في الحركة في الجزء الاعلى من هذا الاقليم والذي تسعى روسيا لتعزيز الشراكة الاستراتيجية معه، ولعل الرسالة كانت واضحة خلال تلك الزيارة، حيث انتقل ميدفيدف من دمشق إلى انقرة في ذات الزيارة، ففي التقدير الاستراتيجي تجد روسيا في سوريا نقطة ارتكاز استراتيجيتها لعودتها إلى الاقليم، فهي تسعى لتشكيل شرق اوسط جديد.

فروسيا اخذت تتجه لامتلاك دول الاقليم عناصر القوة، فحسب وجهة نظرها لا تريد دولاً ضعيفة كما تريد الولايات المتحدة الامريكية وفي الوقت نفسه تعميق ارتباط هذه الدول العربية بروسيا، فهي تتجه لبناء علاقات قائمة على مصالح مشتركة لأجل انجاز مخططها المستقبلي لإقامة نظام دولي متعدد الاقطاب.

إلا أن المحير في الموقف الروسي هو ازدواجية الرؤية والموقف تجاه القضية الواحدة وتجلى ذلك الموقف من خلال الحراك السوري، إذ وقفت روسيا بوجه صدور قرارات عن

مجلس الامن بفرض عقوبات على سوريا واستعملت حق النقض (الفيتو) إلى جانب الصين وهو موقف ذو دلالة واضحة، كما أنه بالطبع ذو خلفيات اقتصادية وسياسية وعسكرية. فالموقف الروسي بدأ بتصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ من العاصمة التركية انقرة (بأنه يتعين على الدبلوماسيين الروس الأن فتح قنوات للقوى المعارضة نفسها التي تجنبتها من قبل داخل وخارج سوريا وذلك في إشارة واضحة إلى امكان أن تنأى روسيا بنفسها عن بشار الاسد مروراً بتصريح نائب وزير الخارجية الروسي (ميخائيل بوجد انوف) في ١٢ ديسمبر (بأن النظام والحكومة يفقدان السيطرة على البلاد أكثر فأكثر وبالتالي لا يمكننا استبعاد انتصار المعارضة وصولاً إلى تصريح الرئيس بوتين يوم ٢٠ ديسمبر بالقول (إن روسيا لا تسعى لإبقاء نظام الاسد في السلطة بأي ثمن ولكن يتعين على السوريين التوافق فيما بينهم بشأن مستقبلهم حتى نبدأ حينها في البحث عن سبل تغيير النظام القائم، كما ذكر وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) يوم ٢٢ ديسمبر حينها (أن روسيا لا تخطط لمنح الرئيس السوري بشار الاسد اللجوء السياسي وإشارته إلى أن الاسلحة الكيميائية السورية التي تركزت في منطقة أو منطقتين وهي تحت السيطرة في الوقت الحالي)[٣٠].

وهذا الموقف الروسي عززه (فلاديمير بوتين) في كلمته في ٢٧/شباط ٢٠١٢ بالقول(أن روسيا لن تسمح بتطبيق السيناريو الليبي في سوريا ــ نحن ضد قرارات مثل التي اتخذها مجلس الامن الدولي والتي من الممكن تأويلها كأذن بالتدخل العسكري في سوريا، حيث لا يمكن اغفال ذكر المصالح الروسية المباشرة مع نظام الاسد، فهنالك قاعدة طرطوس البحرية، وهنالك التبادل التجاري والعسكري إضافة إلى الديون المتراكمة على سوريا جراء عقود الأسلحة يضاف إلى ذلك وجود خبراء روس يعملون في القوات المسلحة والقطاعات الحكومية الاخرى بالإضافة إلى اكثر من عشرة الاف مواطن روسي يقيمون في سوريا[٣١].

وحين اقدمت الولايات المتحدة الامريكية لتقديم مشروعها إلى الامم المتحدة من اجل دعوة النظام السوري لوقف عملياته العسكرية ضد المدنيين، فكان الموقف الروسي متجسداً في تشدده وتحفظه عن ضرورة أن تشمل الدعوة لوقف العنف ضد كل الاطراف وكان من

المرجح أن يستخدم الروس حق النقض للمرة الثالثة ضد هذا المشروع في حال طرحه يوم ١٢ اذار ٢٠١٢ على التصويت وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون من خلال اتصالاتها بنظيرها الروسي لافروف(٣٢).

أما خلاصة الموقف الروسي وحججه لاستخدام حق النقض الفيتو فنجد أن السفير الروسي في الامم المتحدة برر العديد من المواقف منها ربط تشوركين الفيتو الروسي في تشرين الاول ٢٠١١ ضد مشروع قرار يطلب فرض عقوبات على سوريا بأنه يتعلق بحق السيادة وبأن على مجلس الامن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل وجاء مشروع القرار الدولي الثاني في شباط ٢٠١٢ ليعبر من خلاله مجلس الأمن عن مخاوفه وهواجسه العميقة عن مقتل آلاف السوريين المدنيين طالباً من الجميع وقف العنف دون التهديد باستعمال اية اجراءات تدخلية واستعملت روسيا مجدداً حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الاطراف بوقف العنف وبأنه لا يحمل المعارضين للنظام مسؤولية واضحة عن العنف وجاءت المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الامن في تموز ٢٠١٢ يهدد سوريا لاتخاذ تدابير تحت الفصل السابع إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة وقد واجهته سوريا باستعمال حق النقض وذلك على خلفية أنه يفتح الطريق امام فرض عقوبات وتدخل عسكري ضد النظام وبانه سيخرب على ما اتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا(٣٣).

المبحث الثالث

مشاهد مستقبلية للعلاقات الروسية - العربية بعد موجة التغيير في المنطقة العربية

لقد استفادت روسيا كثيراً من علاقتها مع دول الخليج العربي والسعودية، فقد مضت روسيا مع بعض دول المنطقة في تحقيق مكاسب كبيرة في الاستثمار والاعمال التجارية والسياحة .

كما استفادت روسيا من الصدامات التي وقعت في دول الخليج السعودية بين الاجهزة الامنية والجماعات المسلحة التي نفذت اعمالاً إرهابية ويعبر عن ذلك بشكل جيد التصريح الذي أدلى به الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) عام ٢٠٠٣ بعد احدى التفجيرات التي وقعت في السعودية بقوله (أن التفجيرات التي شهدتها الرياض وموسكو تحمل نفس التوقيع)[٣٤].

وهذا يعني أن العلاقات الروسية مع دول الخليج العربي تمضي في تحسن كبير على المستويين الرسمي والشعبي مع تقادم القضايا التي كانت محل الخلاف.

ففي حديث للرئيس الروسي بوتين يوم ٢٠ ديسمبر (إن ما يهمنا طبعاً هو موقع روسيا الاتحادية في المنطقة وقوله نحن ندعو إلى البحث عن صيغة لتسوية المشكلة من شأنها أن تجنب المنطقة وهذه البلاد الانهيار واستمرار الحرب الاهلية، اعتقد أن الاتفاقات على أساس الانتصار في الحرب غير مناسبة ولا يمكن أن تكون فعالة[٣٥].

فكان وضع روسيا عشية اندلاع ثورات الربيع العربي كان يضع الشرق الاوسط العربي ــ الاسلامي بأحكام في مجال كل من استراتيجية الامن القومي والسياسة الخارجية الروسية المستندين إلى إقامة التوازن بين مصالحهما الاقليمية وبين ارتباطاتها في النظام العالمي، لكن مع الربيع العربي بدأت الهندسة الشرق الاوسطية التي حاكتها الدبلوماسية الروسية تتداعى أو على الاقل تواجه صعوبات عدة بفعل الثورات العربية التي اربكت الكرملين كما

غيره من الدول إلى حد بعيد واثرت بعمق في تفاهمات مع الولايات المتحدة الامريكية وحتى جزئيا مع بعض الاطراف الاوربية[٣٦].

أما على المستوى الروسي العربي فأن لدى روسيا فرصة كبيرة في العالم العربي للتغلب على المشروع الامريكي الهادف إلى السيطرة على موارد الشعوب ونشر الفوضى والحروب الاهلية، فروسيا تحتاج إلى ممارسة القوة الناعمة، ولكن قبل اعتماد وسائل هذه القوة لابد أن تلتفت روسيا إلى مجموعة من الاستفسارات التي تطرح نفسها على الساحة العربية وأهمها:

١ــ العالم العربي في انتظار أن تحسم روسيا موقفها من المفاهيم الحضارية الكبرى ومن بينها النسخة الخاصة بالديمقراطية السيادية او ديمقراطية الشرق في مقابل ديمقراطية الغرب والاقتصاد الرأسمالي الخاضع لرقابة الدولة والاعلام الحر المحكوم والنسخة الروسية من حقوق الانسان.

٢ــ كيف يمكن نقل تجربة روسيا في التعايش بين الطوائف المختلفة إلى عدد من بلدان العالم العربي.

٣ــ إن تجربة العمل الاسلامي بأطيافه الثلاثة، الشعبية والحركية والرسمية، ما هي إلا الخطوات التي يمكن تتبعها خلف روسيا في تعايش المسلمين الروس الذين يزيدون عدداً على ٢٥ مليون مسلم مع نسيج المجتمع الروسي ككل؟ وهل تقدم روسيا جسراً مع العالم العربي عبر هؤلاء المسلمون للتواصل الحضاري؟ وما هي الجسور الدينية التي يمكن أن تمد بين العالم العربي والمسلمين في روسيا دون أن يقع المحظور الذي تخشاه روسيا (نشر الافكار المتطرفة) ودون أن نصل إلى النتيجة التي نعيشها الأن وهي شبه الانعزالية وصعوبة التواصل أو تقديم صورة بالغة الدموية على نحو ما تم التعامل في الشيشان ؟ وعلى المستوى الشعبي أيضاً هل يمكن استقبال روسيا لشريحة من العمالة العربية وبصفة خاصة الشريحة المتعلمة منها التي تجد الابواب الاوربية موصدة وفي ظل حاجة روسيا للأيدي العاملة وتناقصها الديموغرافي؟

٤ــ ينتظر العالم العربي في المقابل على مستوى التعليم تلك المدارس والكليات والجامعات الروسية. فبعض مراكز البحث والتعليم الامريكي تعد بمثابة أهم مصادر البحث العلمي

والثقافي في عدد من الدول العربية وعلى مستوى الخدمات الشعبية التي ستؤثر حتماً على الاجيال العربية المقبلة فما هي الخطة الروسية لنشر عدد من الخدمات الطبية التي حققت فيها روسيا نجاحاً عالمياً؟

صحيح أن روسيا سجلت مواقف ناجحة في مجال قوتها الناعمة والممثلة في الخطوات الاعلامية الناجحة التي تقوم بها النسخة العربية من قناة روسيا اليوم والنسخة العربية من وكالة الانباء (ريا نوفستي) لكن ما تزال هنالك كثير من الخطوات تنتظر التحقيق في مقدمتها الاهتمام بنشر اللغة الروسية في العالم العربي وهي الخطوة الأساس لكل الملفات الاخرى. فالدبلوماسية الروسية تعتقد أن مواقفها إتجاه دول الربيع العربي الأخرى كانت وما زالت تتسم بالواقعية السياسية والمدعومة برؤية مستقبلية حول الارهاب وسرعة انتشاره ومخاطره بعد سقوط الانظمة التي تمثل (الستاتيكو) السياسي والامني منذ عقود، وتعتقد موسكو بأن الوصول المبكر للجماعات الارهابية إلى سوريا ومقتل السفير الامريكي في ليبيا يدعمان وجه نظرها وقرارها لحماية النظام السوري من السقوط تحت ضغط التدخل العسكري والاقتصادي الغربي.

ولكن هل يمكن لروسيا الاستمرار في اعتماد هذه السياسات الداعمة لكل من سوريا وايران في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها البلدان ؟

إن المنطق الذي يستعمله القادة الروس لتبرير استمرار دعمهم السياسي والعسكري للنظام السوري في وجه الدول الغربية من ضمن سياسة توازن القوى وتقاسم النفوذ على المستوى الدولي هو غير مقبول بالنسبة لمعظم الدول العربية وخصوصاً الدول التي شهدت انتفاضات شعبية مثل تونس وليبيا ومصر واليمن وترفض الشعوب العربية التبريرات الروسية المدافعة عن النظام السوري في ظل استمرار عمليات القتل والتدمير بواسطة الاسلحة والقنابل الروسية .

وبالنتيجة يمكن الاستنتاج بأن النظام السوري بمؤسساته وبجميع قياداته السياسية والدبلوماسية والامنية يتحمل مسؤولية الانكشاف السياسي والامني الحاصل والذي قد يؤدي

اذا لم يجر تدارك الوضع من خلال السير قدماً في تدويل الازمة وإلى الدفع نحو حرب أهلية تمزق وحدة سوريا ارضاً وشعباً مع احتمال قوي بأن يؤدي ذلك إلى تدخل عسكري خارجي حاسم .

الهـوامـش و المصـــــادر

١ــ عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، العدد ١٦١،ط١، ٢٠١١،ص١٠.

٢ــ خالد اسماعيل سرحان، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ٧ حزيران ٢٠١٤،بغداد،ص١٠

٣ــ عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨ــ ٩.

٤ــ المصدر السابق نفسه،ص١١.

٥ــ خالد اسماعيل سرحان، مصدر سبق ذكره،ص٩٥.

٦ــ عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره،ص١٢

٧ــ المصدر السابق نفسه، ص١٣.

٨ــ هدى عوض، اللغز الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧ ص٢٣١.

٩ــ خالد اسماعيل سرحان، مصدر سبق ذكره،ص١١١.

١٠ــ المصدر السابق نفسه،ص١٠٥.

١١ــ للمزيد ينظر: د. غانم محمد صالح، السياسة السوفيتية في الخليج العربي بين منطق العقيدة ومسلك المصلحة، مجلة العلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد الثامن اب ١٩٩٠، بغداد، ص٣٦.

١٢ــ المصدر السابق نفسه، ص٤٠.

١٣ــ عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ازمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرين، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة اوراق الجزيرة العدد ١٢، ط١، قطر، ٢٠٠٩، ص١١٠، وينظر كذلك : لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٢ نيسان ٢٠٠٩، ص١٠٩ وما بعدها.

١٤ــ عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.وينظر كذلك :احمد دياب، عودة بوتين : تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الاهرام، العدد ١٨٨، نيسان ٢٠١٢،ص١٠٦.

١٥ــ د. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط١،بيروت،٢٠١٣، ص١٦٦ وما بعدها. وينظر كذلك جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٣ كانون الثاني،٢٠٠٦،ص٥٠.

١٦ــ سعيد محيو، روسيا والربيع العربي :الثوابت والمتغيرات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠٥ تشرين الثاني ٢٠١٢،ص١١٤.

١٧ــ المصدر السابق نفسه،ص١٢٢.

١٨ــ المصدر السابق نفسه،ص١٢٢.

١٩ــ المصدر السابق نفسه،ص١٢٢.

٢٠ــ خالد اسماعيل، مصدر سبق ذكره،ص١٢٣.

٢١ــ نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره،ص٢٣٩.

٢٢ــ د. جمال واكيم، مصدر سبق ذكره،ص١٧٣.

٢٣ــ موسكو تؤكد ارسال سفينتين حربيتين إلى طرطوس لإجلاء الرعايا وحماية قاعدتها، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٢٥٧ في ٢٠١٢/٦/١٩.وينظر كذلك: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ٣ تشرين الاول ٢٠١٢،ص١٧٣.

٢٤ــ رياض حجاب :ايران تدير سوريا بمساعدة من روسيا، وأؤيد الائتلاف السوري، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٤٤١٣ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢).

٢٥ــ نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره،ص٢٣٦.

٢٦ــ نقلا عن : خالد اسماعيل، مصدر سابق،ص١٢٤ .

٢٧ــ لافروف يكشف عن الخلافات مع كلينتون حول سوريا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٤١٢ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ وينظر كذلك :المعارضة السورية ترى تغيرا واضحا في موقف موسكو، صحيفة الشرق الاوسط العدد ١٢٤١٠ بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩وينظر كذلك :الجيش الحر والمجلس الوطني :روسيا اصبحت عدوا للشعب السوري الذي يقتل بسلاحها، صحيفة الشرق الاوسط العدد ١٢٣٩٧ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

٢٨ــ موسكو تؤكد استمرار التعاون مع سوريا ورفضها تنفيذ العقوبات (صحيفة الشرق الاوسط)، العدد ١٢٣٢٤، بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٥.

٢٩ــ دمشق تدفع رواتب الجيش بعملات مطبوعة في سوريا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٤١٩ في ٢٠١٢/١١/٢٨.

٣٠ــ ابراهيم غالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

٣١ــ نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

٣٢ــ المصدر السابق نفسه، ص١٥٩.

٣٣ــ المصدر السابق نفسه، ص٢٣٧ .

٣٤ــــ عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.وينظر كذلك عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره ص١٥ وما بعدها.

٣٥ــ ابراهيم غالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦. وينظر كذلك :ــ نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره،ص١٣٥.

٣٦ــ سعد محيو، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

Russian-Arab relations (1991 2013) and its future prospects

Assistant professor. Dr. Kholoud Mohammed Khamis
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

I have set up the issue of Russian-Arab relations of the most important core with Darcy issues and analysts Arab relations and the regional and international levels, especially since research in such topics may need to many evidences to prove the march of those relations and the formula or method and even the tools used by the Russian sides The Arab order to demonstrate its good performance in those relationships, Vmarova Russia current (the former Soviet Union through phases difficult after the collapse that has plagued the great empire, the collapse of which included economic and military structures of the country, which led thereby to seek to forge a new foreign policy for dealing with regional and international Oceans